

مكتب حماية الآداب العامة

ونشاطه في ميدان الخدمة الاجتماعية

حدث عقب الحرب الكبرى الماضية أن أصاب الأخلاق في مصر رشاش من موجة الإباحة والاستهتار التي طغت على أوروبا وكادت تغمرها ، فهبط مستوى الآداب العامة في مصر هبوطا ماحوظا أقلق أولى الأمر كما أقلق أولى الراى في البلاد ، فارتفعت الأصوات من كل ناحية تطالب بتدرك هذه الحال قبل أن يستفحل شرها ويستشري خطرها .

ولقد وفقت وزارة الداخلية في سنة ١٩٣٧ إلى علاج لتلك الحالة إن لم تقل إنه العلاج الشافي فلا أقل من أنه علاج مفيد يحصر الداء في أضيق حدوده ، ويسهل وسائل مكافحته ، وينير الطريق أمام العاملين على استئصاله . ذلك بأنها أنشأت مكتب حماية الآداب العامة ، وحددت اختصاصه بأنه الإشراف على الأماكن التي هي مصدر خطر على الأخلاق كدور الدعارة العلنية والمصرية ، ومحال الاتجار بالرقيق الأبيض ، والمراقص والملاهي المفسدة ، وأندية القمار والمراهانات التي تدير أعمالها في الخفاء .

فلمكتب بوليس الآداب إذن رسالة سامية يؤديها ، وهي مكافحة البغاء بشطريه وما يستتبعه البغاء من الرذائل الاجتماعية ، وأنقاذ الناصرات اللواتي يقعن فريسة للتجربن والمتجربات بالأعراض ، وحماية الجمهور من الشرور التي تولدت من الاستهانة بالقوانين والتحاييل على نصوصها ، وصيانة الآداب من العبث بها في الطرق والمحال العامة .

ولا شك أن مسئوليات بوليس الآداب ستزايد عند ما يحين الوقت لإلغاء البغاء العلني ، فليسوف ينشط البغاء السري عندئذ نشاطا كبيرا ، ويتعين على هذا البوليس مكافحة عدد عظيم من البغايا لا يعرف من أمرهن إلا ما ترشد إليه تحرياته وأبحاثه ، وستتعدد مهمته بتعدد حالة من يدخلن ميدان البغاء السري تحت ستار زائفة من المهن والفنون المختلفة ، ومن يحشرن أنفسهن بغير حق في عداد الراقصات والممثلات والمغنيات والخدمات .

والرأى العام الذى لا يدرى ولا يرحم ، يطيب له كلما رأى ناحية من نواحى الفساد أن يرمى السلطات بالغفلة والبوليس بالإهمال والتقصير . ولكنه إذا وقف على حقيقة الواقع وعرف مبلغ الخرج الذى يبتد البوليس نفسه أمامه فى كثير من الحالات ، أدرك أن مكتب الآداب يقوم بعمل مرهق شاق يتطلب جهدا مضنياً، ويقتل دأمة، ومقداراً كبيراً من الحيلة وحسن اختيار الوسيلة .

وحسب الجمهور أن يعلم أن بوليس الآداب إذا أراد إغلاق بيت من بيوت الدعارة وجب عليه أن يواجه سلسلة طويلة من إجراءات رسمية لا بد منها ، وكثيراً ما تغل ذراعيه وتشل نشاطه وتعوق حركته ، بل كثيراً ما تفوت عليه الفرصة فيفلت المجرم من بين يديه .

يجب على مكتب الآداب أول الأمر أن يجمع شكاوى ساكنى العمارة من هذا البيت . وأن يجمع من المعلومات عن أصحابه أو مستأجريه والمترددین عليه ما يؤيد هذه الشكاوى . ويجب عليه بعد ذلك أن يضع البيت المشبوه تحت المراقبة نحو أربعة وعشرين يوماً . فإذا صحت الشبهة وتأكدت لديه عناصرها أرسل إلى المحافظة ما عنده من الأوراق التى تثبت ذلك وتبرر ما اتخذ من إجراءات ليستصدر منها الأمر باعتبار البيت مداراً للدعارة ووجوب إخلائه من ساكنيه فى خلال ثلاثين يوماً . وما من شك فى أن طول هذه الإجراءات من شأنه أن يسهل لمديرى المنزل وسائل ستر الظواهر أو الحرب منه إلى عمارة أخرى يمارسون فيها مهنتهم الشائنة، فيضطر مكتب الآداب إلى مطاردتهم من جديد بنفس تلك الإجراءات الطويلة، وهكذا دواليك .

ولكن مكتب الآداب فطن لبق . فهو يسعى اليوم فى سبيل استصدار تشريع جديد يتلافى به ببطء الاجراءات التى تشل حركته ، وفى انتظار إقرار هذا التشريع من الجهات المختصة يتلطف فى استنباط الوسائل التى ينفذ بها إلى بيوت الدعارة ولا يعدم الحيلة لمداومتها ، بل كثيراً ما يتسلح بأمر تفتيش من النيابة يدخل به البيوت فيرسل من يجده بها من النساء إلى قسم البوليس المختص ، ومن هناك إلى الكشف الطبى ثم إلى المحكمة .

ولقد ظهر من تحقيق بعض القضايا الخاصة بضبط القاصرات فى بيوت الدعارة أنه حتى بعد تنفيذ العقوبة على من يحكم عليهن أو بعد التصرف فى أمرهن ، تستمر بعض القاصرات على مزاوله المهنة المرذولة التى قبض عليهن من أجلها . وفى هذه الحالة لا يجد مكتب الآداب وسيلة لصيانة مستقبل البنت القاصر إلا أن يسلمها إلى ذويها إن كان لها أهل يرضون عن عودتها إليهم ، أو أن يرسلها إلى المكتب الدولى المنشأ فى القاهرة والاسكندرية لهذا الغرض أو إلى الملاجئ التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وقد استطاع مكتب الآداب رغم حداثة عهده، أن يضرب على أيدي كثيرين من طائفة القوادين ويكرههم على امتحان مهنة أخرى يكسبون منها العيش الحلال ، وأن يحصى عدد طائفة " البلطجية " الذين يفرضون حمايتهم على البغايا ويقاسموهن ما يتكسبن من حرقتهن الشائنة، وأن يقلل من هذا العدد الى حد لا يكاد يذكر ، وأن يطهر شوارع العاصمة من البغايا المتجولات اللاتي يعرضن أنفسهن على المارة ويحرضنهم على مصاحبتهن إلى بعض البيوت .

ويدرس المكتب الآن مشروع إنشاء مستعمرة للعاهرات اللاتي سحرمن مناولته مهنتهن بعد ما ينفذ قانون الغاء البغاء الرسمي ، يتعاملن فيها الحياة والتطريز، وصنع السجاجيد والأكلية والتمريض والخدمة في المستشفيات . أما من تستطيع منهن كسب عيشها من طريق شريف فإن المكتب سيعمد إليها بالمساعدة، وسيحيطها بعنايته ورقابته، حتى تستقر في عملها وتضمن تحيين رزقها ، بل سيعمل على تزويجها إذا وجد إلى ذلك سبيلا .

ولعل أهم ما يعنى به مكتب الآداب استئصال شائقة تلك البؤر الخبيثة التي أعدها أصحابها لألعاب القمار المختلفة، ووصفوها بأنها " أندية خاصة " تضليلا لأنظار البوليس ولتظل بعيدة عن متناول يده وعن طائفة أحكام القانون .

والواقع أن أندية كثيرة من هذا النوع كانت قد انتشرت بل ولا تزال ماثلة في مختلف أحياء القاهرة، ولها أسوأ الأثر في حياة الأفراد الذين يختلفون اليها، وما يتخلف اليها إلا فرق من الطلبة وصفار الموظفين لا توجد رابطة تربطهم ببعضهم ، ويفريهم باللعب أشخاص من المحترفين أو السماسرة ، وهناك يفقد الواحد منهم ما كان يستطيع أن يصلح به شأنه وشأن أسرته . وقد قاوم مكتب الآداب هذه الأندية وفرض رقابة دقيقة على المترددين عليها ، وكان من جراء هذه الرقابة أن أغلق ٢٥ محلا من تلقاء نفسه خوفا من البوليس وكذلك ضبطت عشرة " كلوبات " ثبت أنها تدار لمصلحة أشخاص معينين وأن القصود من افتتاحها هو الربح الحرام والتكسب بطرق غير مشروعة .

ومما يؤسف له أشد الأسف أن داء القمار كان قد فشى بين الشبان لا سيما في المقاهي . وكان أغلب هؤلاء الشبان بين طالب أهمل دروسه ، وموظف صغير يقامر بمزبته وقد يخسره فتمتد يده إلى مال غيره ، فنع المكتب بعض هذه الألعاب في المقاهي .

وإلى جانب هذا كانت توجد محال للراهنة خفية على سباق الخيل يقتنصون فيها طبقة الخدم والبوايين والطلاب ويفرونهم بالمراهنة . وقد قطع المكتب دابر هذه " الاجنسيات " التي كانت تدار بدون تصريح رحمة بالطبقات الفقيرة ورأفة بمال أهاليهم من التورط في انفاق مبالغ لا قدرة لهم عليها . وكان من نتيجة البقطة ودقة المراقبة التي فرضت أن كفت هذه " الاجنسيات " عن العمل .

وفيما يتعلق بالنشرات والصور والمطبوعات الخلة بالآداب والمفسدة للأخلاق اقترح مكتب الآداب حماية للنشء وصيانة لسمعة البلاد ، مصادرة هذه المطبوعات الدورية ومنع ورود المجلات التي ترد من الخارج وتكون حاوية لصور حارية ، على أن يكون اعدام النشرات والكتب الفاضحة بمعرفة لجنة مكونة من مديري ادارات ثلاث بوزارة الشؤون الاجتماعية بعد الاحتفاظ بأنموذج خاص من تلك الكتب أو الصور بإدارة الآداب العامة ورصدها في سجلات خاصة .

ويدخل في اختصاص مكتب الآداب الإشراف على الملاهي بأنواعها كالأصالات والكابريهات والسينمات وحمايتها ممن يعتمدون على كسب عيشتهم من حمايتها . وملاحظة عدم عرض رواية أو أغنية أو قطعة تمثيلية قبل الموافقة عليها من إدارة الأمن العام . وأن تكون التظاهرة المعروضة بعيدة عن المجون والمداعبة المثقولة والمواقف المناهية للأخلاق ، ويمنع ضبط المكتب بصفة خاصة حركات الرقص المبتذلة .

وهناك الفتيات اللواتي يعملن في الحانات فضباط المكتب مكافون بمراقبتهم من وقت لآخر ، والتأكد من حصولهن على رخص تبيح لهن الاشتغال بهذه المهنة ، وملاحظة عدم جلوسهن مع رواد هذه الحانات بل الإكتفاء بتقديم المشروب اليهن فقط .

ويزور رجال المكتب مكاتب الترخيم للتحقق من تدوين أسماء الخدم في السجل المعد لذلك ، والتفتيش على شهادات تحقيق الشخصية الخاصة بالخدم ، والحيلولة دون استخدام خادومات في بيوت الدعارة .

ويجرى المكتب تحريات دقيقة عن صاحبات البنسيونات قبل الترخيص بافتاحها ويعارض في إدارة أى محل عام يتضح أن مقدمه سئ السمعة والسلوك ، ويراقب رجاله من وقت لآخر البنسيونات والفنادق للتأكد من أنها تستخدم استخداماً شريفاً .

أما الأحداث من جامعي أعقاب السجائر فقد نجح المكتب في تطهير المقاهى والشوارع منهم وإنقاذهم من سيطرة الأشخاص الذين كانوا يستغلونهم استغلالاً شائناً بارسالهم إلى التفاتيش الزراعية التابعة لمصلحة الأملاك حيث تتعهد الحكومة بتقديم المأكل والملبس اليهم ، والناية بنظافتهم وصحتهم ، وتدرّبهم على مختلف أعمال الزراعة وفلاحة الأرض .